تحليل كمى للعوامل المؤثرة التى تعوق تنمية أقاليم مصر إقتصادياً مع وضع تصور مقترح لتقسيم الاقاليم وإعادة توزيع السكان

مقدم من الباحثة
د / هاله سمير الغاوى
مدرس اقتصاد بالاكاديمية الحديثة بالمعادى
ورئيس مركز الاتصال البيئى والتنمية
المستدامة بالاكاديمية (التابع لوزارة البيئة)

بحث بعنوان :تحليل كمى للعوامل المؤثرة التى تعوق تنمية أقاليم مصر إقتصاديا مع وضع تصور مقترح لتقسيم الاقاليم وإعادة توزيع السكان

مقدمة البحث:

ان مستويات التقدم والنمو الاقتصادى التى يمكن تحقيقها تتوقف الى حد كبير على حجم الموارد الاقتصادية المتوافرة فى الحيز المكانى من اراضى ومصادرمياه وثروات معدنية وغير ذلك من العناصر القابلة للإستغلال الاقتصادى والقادرة على توفير طاقات إنتاجية. وكلما كان هناك تنوعاً فى الموارد الاقتصادية المتوافرة فى الاقليم كلما امكن تحقيق معدلات تنمية مستقرة تضمن تحقيق الرفاهية والاستدامة واستغلال الطاقات البشرية وذلك لن يمكن ان يتم الا فى اطار خطة تقدم حوافز من خلال ادوات تساعد على اعادة توزيع السكان على مستوى الاقاليم وبالتالى على مستوى المحافظات.

مشكلة البحث:-

تمر مصر بلحظة فارقة فى تاريخها من الممكن ان تشكل اركان جديدة لمستقبل دولة حديثة حيث تتطلب المرحلة حلول جريئة وسريعة لمشكلات قد اعتبرناها مزمنة مثل الزيادة السكانيةولكنها قد تكون معبرا لمستقبل مضيء، فأمامنا فرصة لابد ان تقتنص

د تحدث مرة فى الحياة البشـرية للامم, حيث عدد السـكان فى سـن العمل أكثر ما يمكن عدد السـكان فى غير سـن العمل أقل مـا يمكن,ومن ثم نسـبة الإعالـــــــة منخفضة, ـذه الحـــــالـة الديموجرافية تكون فرصة بالنسـبة للدول الناميـة لكى تحقق طفرات تنميـــــة وقد استفادت بالفعل دول النمور الاسيوية من هذه الفرصة وقامت بتأهيل قواها لبشرية لتحقيق أكبر قدر من التقدم الاقتصادى.

ولكن يقف امام الاستغلال الامثل لتلك القوة البشرية الهائلة فى مصر عقبات يعنينا منها ى هذا البحث التكدس السكانى لمحافظات مصر على شريط النيل شرقه وغربه مما يسبب هداراً للموارد الطبيعية فى شكل تاكلاً للاراضى الزراعية وتلوثاً ضاغطاً لمجرى النيل واهمال تجاهل لمناطق شاسـعة من الاراضى مليئة بالموارد التى لاتسـتغل سواء لسؤ توزيع السكان و لعدم تضميين تلك المناطق فى خطط التنمية للمحافظات وإغفال المنظور الاقليمى للتنمية.

وتأسيسـاً على ما سـبق ياتى دور السياسة المالية والنقدية كاحد السياسات ذات الادوار لفاعلـة فى اعادة توزيع السـكان فى اطار خطة اقتصاديـة تنموية اقليمية اعتمادا على دعم لمشـروعات الاقتصادية من منظور قطاعى بحيث يتم عمل خرائط أسـتثمارية موسعة لاقاليم مصر تغير من شكل ومساحات المحافظات الحالية من محافظات تشكل نقطة مركزية ضيقة على مجرى النيل بطول مصر الى محافظات كبيرة بشكل عرضى يصل الى البحر الاحمر شرقاً بحيث يكون لكل محافظة ميناء على البحر الاحمر وميناء نهرى وظهير صحراوى كبير يربط ما بينهم مدعم بشـريط سـكة حديد وطريق برى.وتحدد الدولة المشـروعات ذات الاولوية ـكل اقليم فى ضوء امكانياته الكامنة بشـكل يعكس تكاملاً وتوازنا بين الاقاليم ومنح مزايا تحفيزية منهاادوات السياسة المالية والنقدية لدفع السكان للانتقال لتلك المناطق مما يستدعى اسـتحداث منصب اعلى من المحافظين وهو منسـق الاقليم والـذى على يقع على عاتقه مهمة التنسيق بين المحافظات التابعة للاقليم سواء على مستوى الموارد البشرية او الطبيعية او المالية والتمويلية هذا الى جانب كونه محدداً لاولويات الاستثمار فى اطار من المشاركة مع الاطراف الفاعلة ذات العلاقة.

فروض البحث :

١ – ان تبنى منظور التنمية الاقليمية لمحافظات مصر يُدخل مسـاحات شاسـعة وهائلة من الاراضى ذات الموارد والامكانات والثروات المعدنية داخل دائرة الاستغلال.

٢ – ان لاعادة تقسيم اقاليم مصر ضرورة تنموية لاعادة توزيع السكان بما يمكن من الاستغلال الامثل للطاقةالبشرية.

٣ – ان اهـم هـدف من التنمية الاقليمية فـى مجملها هو إعادة هيكلة توزيـع مراكز الثقل السكانى على المستوى القومى للدولة.

٤ – ان لادوات السياسـة المالية والنقدية دور كبيريجب ان يسـتغل بكفاءة فى اعادة توزيع السكان فى اطار خريطة إستثمارية لكل اقليم من اقاليم مصر.

أهداف البحث :

ويهدف البحث الى:

١ – اعادة النظر فى التقسيم الاقتصادى لاقاليم مصر الحالية بشكل يحقق الاستفادة القصوى من موارد كل اقليم ويقلل من التفاوتات الاقليمية بين محافظات مصر.

٢ – تحديد اهم العوامل المؤثرة على الكثافة السـكانية للمسـاحة الماهولة من كل اقليم من الاقاليم المصرية.

٣ – تحديد كيفية إسـتخدام ادوات السياسة المالية والنقدية فى إعادة توزيع السكان على الاقاليـم ذات الموارد والامكانات والتى تتميز بالكثافة السـكانية الضعيفةلاسـتغلال الطاقات الكامنة بما يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استغلال الموارد فى اطار خطة استراتيجية تنموية.

٤ – وضـع تصور مقـترح لمحاور تنمية إقليمية للخروج من الحيـز المأهول الحالى فى الدلتا والوادى .

منهج البحث :

يعتمد البحث على الاسـلوب الاسـتنباطى التحليلى فى التعرف على الجوانب المختلفة للمشـكلة , ويجمع هذا الاسلوب التحليلى بين الاستقراء التاريخى للبيانات مستخدما منهج التحليل الاحصائى لاستخلاص المؤشرات والنسب ذات العلاقة والتى تصف الظاهرة وتوضح خصائصهاوحجمها ودرجة ارتباطها بالظواهر الاخرى المختلفة .هذا بالاضافة الى اسـتخدام نموذج كمىspss17 بغرض التحليل والوقوف على اهم العوامل ذات العلاقة بالظاهرة وتحديد درجة تاثيرها ونوع تلك العلاقة.

خطة البحث:

وتتكون خطة البحث من النقاط التالية:

اولاً: مفهوم التنمية الاقليمية وابعاد تاثيرها.

ثانياً: التفاوتات الاقليمية بين محافظات مصر.

ثالثاً: تحليل كمى لاهم العوامل المؤثرة على تفاوت نسب واعداد السكان بكل إقليم.

رابعاً: أهم العوامل المؤثرة التى تعوق تنمية أقاليم مصر إقتصادياً وإعادة توزيع السكان وأهم المشاكل المترتبة عليها .

خامساً: محاور تنمية إقليمية مقترحة للخروج من الحيز المأهول الحالى فى الدلتا والوادى وإعادة توزيع السكان.

سادساً: دور السياسة المالية والنقدية فى تنمية أقاليم مصر وإعادة توزيع السكان.

سابعاً: النتائج التوصيات

ثامناً: قائمة المراجع

اولاً: مفهوم التنمية الاقليمية وابعاد تاثيرها:-

لم يكن للتنمية الاقليمية او حتى التخطيط الاقليمى اى وجود فى هيكل او نظام التخطيط القومى حتى صدور قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣، فقد خلت الخطط فى مصر حتى السبعينيات من هذين المدلولين بإستثناء الخطة الخمسية الاولى ٥٩ – ٦٠/ ٦٤ التى أشارت فى مقدمتها[١] الى ان **الخطة المثلى هى الخطة التى توزع خيراتها على سائر انحاء البلاد بما يتلائم مع حالة كل اقليم من حيث ظروفه الاقتصادية والاجتماعية.** وبالرغم من هذه الاشارة الا انه لم يظهر اى دور لعملية التخطيط الاقليمى. فقد اعدت الخطة قطاعياً ولم تأخذ إحتياجات كل إ قليم فى الاعتبار.

وتعرف استراتيجية التنمية الاقليمية[٢] بانها فن تخطيط وادارة شئون التنمية فى بعدها المكانى على المدى البعيد ويوضح هذا المفهوم التنمية الاقليمية بمفهومها الشامل حيث تاخذ

---

(١) السيد محمد الكيلانى "التفاوتات الاقليمية واستراتيجيات التنمية الاقليمية فى مصر بعض قضاياه النظرية ومشاكله التطبيقية" مذكرة رقم ١٤٣٣ ممعهد التخطيط القومى ١٩٨٧ ص ٤١ – ٤٢.

(٢) علا سليمان الحكيم " تجربة التخطيط الاقليمى فى مصر"مذكرة خارجية ١٥٨٠ معهد التخطيط القومى ديسمبر ١٩٩٤.

فى الاعتبار اهداف التنمية فى ابعادها المختلفة الاقتصادية من زراعة وصناعة ومياه وصرف صحى وكهرباء ونقل ومواصلات.. أى جميع قطاعات الانشطة الاقتصادية والاجتماعية من تعليم وصحة، حيث ان الهدف من التنمية الاقليمية فى مجملها هو إعادة هيكلة توزيع مراكز الثقل السكانى على المستوى القومى فى الحيز القديم وفى أفاق أرحب فى الحيز الجديد عبر عملية تنمية مكانية تراكمية طويلة المدى، او بمعنى اخر فإن الهدف من التنمية هو العمل على تلاقى المخزون السكانى الكبير فى الحيز القديم والسعة المكانية المترامية الاطراف فى الحيز الجديد. اى إعادة التوازن بين الانسان والمكان.

و قد اظهرت المشاكل الاقتصادية والتغييرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى الناتجةعن ثورة ٢٥ يناير ضرورة الاخذ بالتخطيط الاقليمى لانه يمثل الاستغلال الامثل والاكفا لموارد المجتمع المتاحة سواء البشرية او الطبيعية والاستفادة القصوى من كل الامكانات والموارد المتاحة كما انه يؤدى الى اعادة التوازن على المستوى القومى ويحقق مشاركة السكان المحليين مشاركة فعلية فى التنمية.

– لقد تم تقسيم الحيز المصرى الى سبعة اقاليم الا ان الاقاليم حتى الان لم تقم بالدور الاساسى الذى بنيت من اجله هذا بالاضافة الى ان هذه الاقاليم يجب ان تكون **اقاليم تخطيطية** وليست اقاليم إقتصادية حيث أن هذه الاقاليم لم تأخذ الاهتمام الكاف من الناحية التطبيقية الفعلية والتخطيطية حتى اصبح وجود هذه الاقاليم مع عدم فعاليتها عبئاً يعوق عملية التخطيط والتنمية. فيلاحظ ان جميع الدراسات وحتى الخطط الخمسية والسنوية اهتمت بالبيانات والمشروعات على مستوى المحافظات وليس هناك ذكر للاقاليم.

ويعرف الاقليم التخطيطى على انه الاقليم الذى يسمح بقيام و إعداد الخطط الاقليمية أخذاً فى الاعتبار العوامل الإقتصادية وغير الإقتصادية أما الاقليم الاقتصادى فهو يتغير بإختلاف الهدف من التقسيم، فهناك تقسيم وظيفى للاقاليم(اقاليم زراعية،صناعية،خدمات..) أوتقسيم سياسى أو إدارى أو جغرافى أو صحى.. إلخ.

ومن حيث **التقسيم الإدارى**، تضم مصر ٢٧ محافظة، بجانب محافظةالأقصر والتى كانت تقع بمحافظة قنا. ولكل محافظة مدينة هى عاصمة إدارية لها تضم مديريات الخدمات المختلفة مثل التعليمية والصحية والأمنية والشئون الاجتماعية والإسكان وغيرها إلى جانب الإدارة العامة.،كما تنقسم كل محافظة إلى عِدّة مراكز بكلٍ منها مدينة مركزية

يتوّفـر بها مسـتويات إدارية فرعية من الخدمات، وقد يكـون فى داخل المركز مدن تابعة إدارياً للمدن المركزية.

وباستثناء أربع محافظات حضرية وهى (القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويـس) فإن بـقية المحافظات تضم تجمّعات ريفية. ويشمل التقسيم الإدارى الحالى للجمهورية[1] ٢١٨ مدينة ونحو ٤٦٠٠ قرية.وتدار تلك التجمعات من خلال وحدات محلية تباشر اختصاصها عن طريق المجالس الشعبية المحلية المنتخبة والأجهزة التنفيذية الإدارية ممثلة فى رئيس الوحدة المحلية والمجلس التنفيذى والجهاز الإدارى بالوحدة المحلية.

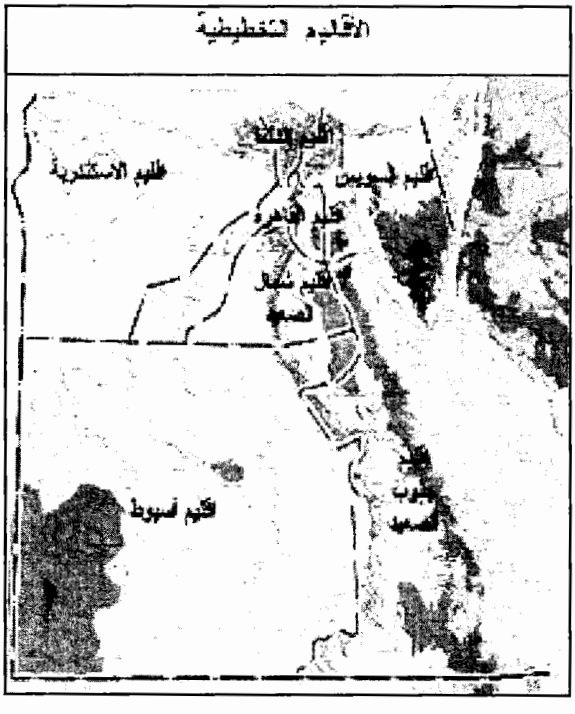

ومن المنظور الإقليمى، تنقسـم مصر إلى (٧) أقاليم تخطيطية لكلٍ منها لجنة عليـا وهيئـة للتخطيط الإقليمـى، وهى: إقليـم القاهرة، الاسكندرية، قناة السويس، الدلتا، شمال الصعيد، أسـيوط، وجنوب الصعيـد مـوزع عليهـا محافظات الجمهورية على النحو التالى:

* إقليم القاهـــرة: القاهرة – الجيزة – القليوبية.
* إقليم الإسكندرية: الإسكندرية – البحيرة – مطروح.
* إقليم قناة السـويس: شمال سيناء – جنوب سيناء – بورسعيد – الإسماعيليـة – السـويس– الشرقية – جزء من شمال محافظة البحر الأحمر.
* إقليـم الدلتـا: كفر الشيخ – الغربية – المنوفية – دمياط – الدقهلية.
* إقليم شمال الصعيد: بنى سويف – الفيوم – المنيا – جزء من محافظة البحر الأحمر.

(١) «إسـتراتيجيات تنمية محافظات مصر» ٢٠٠٦ الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بوزارة الإسـكان والمرافق والتنمية العمرانية.

* إقليم أسيـوط: أسيوط – الوادى الجديد.

* إقليم جنوب الصعيد: سوهاج – قنـا – الأقصر – أسوان – جزء من محافظة البحر الأحمر.

* ويمكـن ملاحظة أن محافظة البحر الأحمر مقسـمة بين ثلاث أقاليم تخطيطية نظرا لطبيعتها الجغرافية الشريطية .

ثانياً:التفاوتات الاقليمية بين محافظات مصر:-

لقد ادت خطط الدولة السـابقة واليات تنفيذهـا الى اختلال قدرات المحافظات نتيجة عـدم توازن مجهودات التنمية بها فقـد قامت الدولة بتركيز وتكثيف الجهود التنموية فى عـدد من المحافظات وذلـك نتيجة محدودية الموارد ورغبه فـى تحقيق اعلى عائد، فقد ركزت خطط الدولة المختلفة الاستثمارات فى عدد محدود من المحافظات مما استتبع تركز للسكان والانشطة وترتب عليه عديد من المشاكل القومية والاقليمية كنتيجة لإغفال محور الحيـز المكانى او البعد المكانـى عند اعداد الخطة القومية ممانتج عنه إختلال التوازن بين المحافظات المختلفة وظهور التفاوتات بينها فى شـكل إختلافات فى مسـتويات المعيشـة و ظهور مجموعة من المشـاكل تتمثل اساسـا فى إختلال توزيع السـكان، تأكل الاراضى الزراعية، سـوء توزيع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية، استقطاب المدن الكبرى للتنمية، الهجـرة غـير المنظمة من الحضر للريف، اختلال هيكل توزيع الاسـتثمارات. وانخفاض مستوى الخدمات والمرافق، **وفيما يلى اهم التفاوتات الاقليمية بين المحافظات:**

١ – عدم التوازن بين المعمور واللامعمور، وهو ناتج من سوء توزيع السكان مكانياً، حيث تبلغ الكثافة السـكانية الإجمالية نحو ٧٣,٦ شخص/ كم٢ بالنسبة للمساحة الكلية لمصـر ولكن هذه النسـبة تعتبر مضللة الى حد كبير إذا أخذنـا فى الاعتبار ان أن ٩٦٪ من مساحة حيث مصر تكاد تكون خالية من السكان، أما الكثافة الصافية التى تنسب للمساحة المأهولة فتصل إلى ٩٤٠,٨ شـخص/ كم٢، وتتفاقم النسـبة لوجمعت على مسـتوى الاقليم حيـث تصل فى اقليـم القاهرة وحده الى مايقرب من ٨٢٥١٩,١ شـخص /كم٢ تصل فى محافظة القاهرة وحدها الى ٤٥٤٨٣,٢ شخص/ كم٢ وهى نسبة مرتفعة للغاية تعكس التركز السـكانى الشـديد فى الدلتا والوادى الضيّق لنهر النيل وعدم اسـتهداف اى برامج تنموية لاعادة توزيع السكان إقليمياً.

اما بالنسبة لتوزيع السكان مكانياً فيعتبر غير متجانس مطلقاً على المسطح الجغرافى للجمهورية، فيتركز معظم السكان فى إقليمى القاهرة[1] (٢٥,٢٪) والدلتا (٢٢,٥٪)، ويلى ذلك أقاليم الإسكندرية وشمال الصعيد وجنوب الصعيد وقناة السويس بنسبة متقاربة تدور حول ١١٪ – ١٢٪ لكل منها، وذلك نتيجة وجود محافظات قليلة السكان بجانب محافظات كبيرة فى عدد السكان. أما إقليم أسيوط، فلا يتجاوز نصيبه ٥٪ من جملة عدد سكان الجمهورية.

٢ – عدم الإتزان فى النسق الحضرى القائم حيث يتركز حوالى ٦٢٪ من سكان الحضر فى إقليمى القاهرة الكبرى والأسكندرية الأمر الذى يزيد من ظاهرة الاستقطاب الحضرى وسيطرة تلك المدينتين على منظومة المدن المصرية، حيث يمثل سكان الحضر حوالى ٤٢,٩ ٪ من سكان الجمهورية. وجدير بالذكر ان الفترة (١٩٦٠ – ١٩٨٦) قدشهدت نمواً متسارعاً لسكان الحضر مقارنة بالريف بفعل عوامل الجذب للمدن الكبرى وتركز الاستثمارات وفرص العمل بها، حيث زاد فيها نسبة سكان الحضر من ٣٨ ٪ إلى ٤٤ ٪. وخلال العشرين عاماً الأخيرة، شهدت التجمعات الحضرية درجة عالية من التشبّع صاحبه توسع ملحوظ فى الخدمات ووسائل الإتصال بالقرى مما زاد من جاذبيتها للكل، الأمر الذى إنعكس فى شكل تراجع طفيف فى نسبة سكان الحضر من جملة تعداد السكان. جدول رقم (١) يوضح نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية عام ٢٠١٠ – ٢٠١١ مقارناً ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩.

البيان	٢٠٠٨ – ٢٠٠٩	٢٠١٠ – ٢٠١١
إجمالى الجمهورية	٢١,٦	٢٥,٢
المحافظات الحضرية	٦,٩	٩,٦
حضر وجه بحرى	٧,٣	١٠,٣
ريف وجه بحرى	١٦,٧	١٧
حضر وجه قبلى	٢١,٣	٢٩,٥
ريف وجه قبلى	٤٣,٧	٥١,٤
ريف الحدود	٢٣,٢	٣٣,٣

(١) جهاز التعبئة العامة والاحصاء: «احصاءات مصر فى ارقام ٢٠١٢».

ومن الجدول يتضح مدى التفاوت فى نسبة الفقر بين الريف والحضر وبين وجه بحرى ووجه قبلى مما ساهم فى هجرة كبيرة من الريف للحضر وخاصة للمحافظات الاكثر جذب مثل القاهرة والاسكندرية مما إنعكس على مستوى الخدمات والمرافق وتدهور الوضع البيئى وظهورمشكلات بيئية وإختناقات مرورية وإهداراً للموارد العمرانية فى تلك المحافظات ابرزها كانت قصورفى(مياه الشرب النقية والصرف الصحى) فى نسبة كبيرة من العمران المصرى على تلبية إحتياجات المواطنين.

.اما بالنسبة للتركيب النوعى/ العمرى للسكان فيعتبر متزناً حيث تمثل الإناث نصف سكان المجتمع المصرى الراهن بنحو ٤٨,٩٪، ويشير الهيكل العمرى الحالى للسكان[1] إلى أن الشريحة فى الفئة العمرية (أقل من ١٥ سنة) تشكل ٤٣,٤٪، فى حين يمثل السكان فى سن العمل (١٥ – ٦٤ سنة) حوالى ٥٤,٣٪ من جملة السكان، ولا تتجاوز نسبة السكان فى قمة الهرم (٦٥ سنة فأكثر) ٢,٢٪ من إجمالى سكان الجمهورية.مما ينبىء بوجود طاقة بشرية هائلة يجب إعادة توزيعها مكانياً وإقليمياًحتى لا تتفاقم المؤشرات الديموجرافية وحتى يمكن توظيفهم بشكل أمثل وجدير بالذكر ان اقليم القاهرة وحده يشكل نحو ٢٨,٥ ٪ من اجمالى قوة العمل (تمثل محافظة القاهرة وحدها ١٣,١٪ اى ٤٦,١٪ من اجمالى قوة العمل للإقليم)، يليه إقليم الدلتا بنحو٢٢,٦٪(تشكل الغربية وحدها٨,٦٪ والدقهلية ٧,٢٪ اى يمثلان كليهما ٧٠٪ من اجمالى قوة الاقليم)،يليه إقليم السويس بنحو١٣,٤٪ من اجمالى قوة العمل (تشكل الشرقية وحدها٧,١٪ اى ٥٣٪ من اجمالى قوة العمل للإقليم.

٣ – تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فى المدن مع إنتشار ظاهرة العشوائيات وخاصة فى المحافظات الاكثر كثافة.وتدهور المناطق التاريخية داخل المدن، وخاصة بمدن مثل القاهرة والأسكندرية والأقصر ورشيد.. الخ حيث فى دراسة مقارنة[2] لأكبر مدينة فى العالم والتى تشمل كلا من القاهرة والاسكندرية وبإستخدام مؤشرات قياسية، هى :مستوى الإسكان – مستوى الضوضاء – نظافة الهواء – التعليم الصحة – الغذاء الامن العام تقع القاهرة فى المرتبة ٨٤ وتقديرها العام من حيث نوعية الحياة «ضعيف جداً» كما

---

(١) جمعت بواسطة الباحثة من تقديرات السكان والتى تمت فى ٢٠١١\٧\١١ بواسطة جهاز التعبئة العامة والاحصاء

(2) Population crises committee: cities life in the world 100 largest cities .Washington D.C.1991

ن درجة الامان فيها من ادنى الدرجات بين مدن العالم فمعدل القتلى فى القاهرة ٥٦ لكل ١٠٠ الف وهو حوالى خمسة امثاله فى نيويورك ١٢,٨ لكل ١٠٠الف وتأتى الاسكندرية فى لمرتبة ٧٣ وتقديرها العام ضعيف.

٤ – التركز الشديد للمستقرات البشرية فى الرقعة الزراعية المحدودة فى الوادى والدلتا.و تآكل الأرض الزراعية والتناقص المستمر فى نصيب الفرد منها. كنتيجة لعدم لعناية بتخطيط القرى مما أدى إلى إمتدادها عشوائياً على الأراضى الزراعية، وخاصة أن هناك حوالى ٤٥٥٠ قرية بجانب الآلاف من النجوع والكفور والعزب منتشرة داخل الأراضى الزراعية بكثافات سكانية وبنائية منخفضة.

٥ – تداخل إستعمالات الأراضى بالمدن القائمة الناتج عن غياب تخطيط تفصيلى لمدن مصر وقراها تتحدد فيه استعمالات الاراضى والانشطة بكل حى، مما سبّب خلل فى المنظومة العمرانيةو خلل فى السوق العقارى من ناحية اخرى، تدهور المناطق التاريخية داخل المدن، وخاصة بمدن مثل القاهرة والأسكندرية والأقصر ورشيد ...الخ.، فقد زحفت الانشطة التجارية والمالية والمهنية والسياحية الى احياء كان طابعها إسكانياً فى المقام الاول وقد ادى هذا الاختلاط فى الانشطة المتباينة اى فقدان الاتزان المعمارى والنسق العمرانى لهذه الاحياء كما ادى الى اختلال فى استخدامات الاراضى والمبانى، ولم تستطع القوانين و لوائح التنظيم التى حددت ارتفاعات المبانى كما حددت مساحة المبنى بالنسبة لمساحة الموقع المقام عليه ان تقف امام زحف الانشطة الوافدة بدينامكيتها الطاعية معومة بفساد المحليات والادارات الحكومية.

ثالثًا:تحليل كمى لاهم العوامل المؤثرة على تفاوت نسب واعداد السكان بكل إقليم:-

هنا تحاول الباحثة الوصول الى اهم العوامل المؤثرة على توزيع السكان بين اقاليم مصر السبعةلتحديد الاولويات الاستراتيجية فى اطار لخطة تنمية اقليمية شاملة فى مصر وللوصول الى ذلك يمكننا الاعتماد على التحليل الكمى من خلال بناء نموذج احصائى كمى لقياس اهم العوامل المؤثرة « كمتغيرات مستقلة» على نسبة السكان فى كل اقليم كمتغير تابع.

(أ) أهداف النموذج :

يهدف النموذج الكمى المعد الى ما يلى:-

١ – تحديد أهم المتغيرات المؤثرة ذات الدلالة الاحصائية على توزيع السكان وطبيعاتها.
٢ – تحديد الأولويات ذات التوجه الاستراتيجى الخاصة بتلك المتغيرات بغرض ادراجه ضمن الخطة الاستراتيجية للتنمية الاقليمية واعادة توزيع السكان.
٣ – تحديد نوع المؤشرات التى يتم الاعتماد عليها فى مرحلتى تحديد الوضع الراهز ومرحلة وضع استراتيجية .
٤ – محاولة بناء نموذج له القدرة على التنبؤ .

(ب) مجال النموذج:

يتناول النموذج الكمى المعد مجموعة[1] من المؤشرات الكمية لعدد من المتغيرات المتوقع وجود علاقة ذات دلالة احصائية بينها وبين الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة فى كل محافظة بكل اقليم على مستوى جمهورية مصر العربية.

(ج) البيانات المعتمد عليها:

وقد تم تجميع البيانات الخاصة بكل اقليم من خلال تجميع البيانات الخاصة بجميع المحافظات التى يشملها الاقليم وذلك لعدم وجود احصائيا جاهزة على مستوى اقاليم مصر بصور كلية من بيانات واحصائيات جهاز التعبئة العامة والاحصاء– مصر فى ارقام ٢٠١٢.

(د) متغيرات النموذج :

يعتمد النموذج المعد على مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتوقع تأثيرها على الكثافة السكانية بانسبة للمساحة المأهولة السكان فى كل إقليم كمتغير تابع من خلال علاقة ذات دلالة احصائية. ويمكن عرض دالة المتوقعة فيما يلى :

PD (pp,ncs,nbh,nc,sw,ue,nso,np,pov,ds,npl,pl,ha,ad,,li,fe,im)

حيث :

(١) تم تجميع تلك المتغيرات بمعرفة الباحثة.

جدول رقم (٢) يوضح متغيرات النموذج المقترح ومؤشرات قياسها.

المتغيرات	PD	PP	NCS	NBH	NC	SW	NOS	POV	NP
نوع المتغيرات مؤشر القياس	تابع الكثافة السكانية بانسبة للمساحة المأهولة الف نسمة كم٢	مستقل نسبة السكان فى كل اقليم	مستقل عدد الفصول فى المدارس الحكومية	مستقل عدد الاسرة فى المستشفيات الحكومية	مستقل عدد دور السينما	مستقل كميــة المياه النظيفية من محطات التنقية الحكومية	مستقل عدد الجمعيات الثقافية	مستقل نسبة اجمالي الفقراء الى السكان	مستقل عددالمرضى الاستقبال والطوارىء فى المستشفيات الحكومية

جدول رقم (٢) متغيرات النموذج المقترح ومؤشرات قياسها .تابع

UE	DS	PL	NPL	LI	HA	IM	AD	FE
مستقل عدد العاطلين من ١٥+	مستقل قيمة الدين المشروعات المتعثرة وتم عليه بروتستو	مستقل قيمة القروض لمشروعات من صندوق التنمية المحلية	مستقل عدد المشروعات من صندوق التنمية المحلية	مستقل معدل الالمام بالقراءة والكتابة	مستقل دليل التنمية البشرية للاقليم	مستقل معدل الهجرة من كل اقليم	مستقل ترتيب الاقليم حسب تقرير التنمية البشرية	مستقل معدل الالمام بالقراءة والكتابة للإناث

والجدير بالذكر أن جميع المؤشــرات ســالفة الذكر يعبر عنها فى النموذج على مستوى الاقليم. كذلك راعينا تمثيل المحددات الرئيسية للسياسة المالية (فى الانفاق الحكومى فى الصحة فى شــكل عدد الاسرة فى المستشــفيات الحكومية NBH، ووفى التعليم فى شكل عــدد الفصول فى المدارس الحكومية NCS، ومعدلات الالــام بالقراءة والكتابة فى الاقليم وفى الثقافة فى شــكل عدد دور السينما NC (وعدد الجمعيات الثقافية NSO وكمية المياه النقية من محطات تحلية حكومية لكل اقليم WS.

وتمثيل السياســة النقدية فى عدد المشروعات المقدمة من صندوق التنمية المحلية NPL

وقيمتهـا PL وعـدد و قيمة المشـروعات المتعثرة وقيمة الديون لهـا DS، هذا الى جانب مؤشـر نسبةالسكان فى كل اقليم PP والذى تم اضافته لافتراضنا وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بينه كمتغير مسـتقل وبين الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة PD. كمتغير تابع.

(هـ) تشغيل النموذج المقترح:

سـوف يتم تشـغيل النموذج المقترح من خلال الاعتماد على البرنامج الكمى الاحصائى SPSS+17 PC.

١ – التأكـد من عدم وجود ظاهـرة الارتباط الذاتى Multicolinearity واسـتبعاد المتغيرات الأقل ارتباطا :– حيث تم اعداد مصفوفة معاملات الارتباط فيما بين المتغيرات المستقلة للدالة التالية

(PD (PP,NCS,NBH, NC,SW,UE,NSO,NP,POV,DS,NPL,PL,HA,AD,LI,FE,IM

وللتأكـد من عدم وجود علاقة قوية بين المتغيرات المسـتقلة بالنموذج المقترح يتم اعداد مصفوفـة معاملات الارتباط Correlation matrix، حيـث يعتقد البعض أن العلاقة بين متغيرين مستقلين تعتبر علاقة قوية اذا كان معامل الارتباط بينهما (٨.) أو أكثر[1]. فى حين يرى البعض الأخر أن الشك يثور حول وجود علاقة ارتباط قوية بين متغيرين مستقلين اذا كان معامل الارتباط بينهما يبلغ (٧.) فأكثر [2]. الا أننا سـوف نعتمد على المعامل الأخير تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر. وبالرجوع الى مصفوفة معاملات الارتباط للنموذج الكمى الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة PD. بالملحق الاحصائي(Correlation(١))

– تظهر المصفوفة معاملات الارتباط الجزئية بين مجموعة من المتغيرات المستقلة السابق الاشـارة اليها وبين الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة PD. كمتغير تابع، – هذا وقـد تم تفـادى ظاهرة الارتباط الذاتى اعتمادا على الابقـاء ذات معاملات الارتباطالجزئى الأكـبر مـع المتغير التابع، وبالتـالى تم حذف المتغير المسـتقلة التالية – –NP-UE-MA– –NBH– – – FE–PP–NC– ويمكن توضيح ذلك من الجدول التالى:

(1) Calark. C and Sckade. L. «Statistical Analysis For Administration Decision», (3rd ed) , South Westren Pub. co. 1992. P 616 .

(2) Gunst. M and Manson. R. «Regression Analysis and it's Application» , (3rd ed) , N. Y. Marel Dekker. co.1995. P118 .

جدول رقم (٣) معاملات الارتباط الجزئية للمتغيرات المستقلة للنموذج الكمى الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة PD. كمتغير تابع

المتغيرات المستقلة	AD	IM	PL	POV	NCS
معاملات الارتباط مع (PD)	.١٠١	.١٨٠	.٥٨٧	.٨٦٦**	.٩٦٣**

المصدر: مخرجات تشغيل البيانات على الحاسب الألى باستخدام برنامج SPSS+17.PC .

يتضح من الجدول السابق أن أكبر معامل ارتباط جزئى مع المتغير التابع (PD) هو المتغير المستقل NCS عدد الفصول فى المدارس الحكومية على مستوى اقاليم مصر)، حيث بلغ ٩٦٣. درجة عند مستوى ثقة قدره ٩٥٪، يليه المتغير المستقل الخاص بمعدل الفقر فى اقاليم مصر POV حيث بلغ معامل الارتباط الجزئى ٨٦٦. درجة عند مستوى ثقة قدره ٩٥٪. ثم جاء فى المرتبة الثالثة المتغير المستقل الخاص قيمة القروض لمشروعات من صندوق التنمية المحليةالحكومية PL وذلك بمعامل ارتباط قدره ٥٨٧. درجة عند مستوى ثقة قدره ٩٥٪. ثم جاء فى المرتبة الثالثة المتغير المستقل الخاص معدل الهجرة من كل اقليم MI وذلك بمعامل ارتباط قدره ١٨٠. درجة عند مستوى ثقة قدره ٩٥٪ ثم جاء فى المرتبة الثالثة المتغير المستقل الخاص ترتيب الاقليم حسب تقرير التنمية البشرية DA وذلك بمعامل ارتباط قدره ١٠١. درجة عند مستوى ثقة قدره ٩٥٪.

وبذلك تكون المعادلة كالتالى: PD (NSC,POV,PL,IM,AD)

هذا وقد تم تشغيل الدالة السابقة بطريقة الانحدار المتعدد التدريجى، حيث تبين أن معامل التحديد (Adjusted R Square) يبلغ ٩٨١. درجة، وهذا يعنى أن ٩٨,١٪ من التغيرات التى تحدث للمتغير التابع (PD) والمعبر عنه ب الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة فى اقاليم مصر ترجع للتغيرات فn متغيرين رئيسيين هما POV والذى يعبر عن معدل الفقر الاجمالى على مستوى اقليم مصر، NCS والذى يعبر عن عدد الفصول فى المدارس الحكومية على مستوى اقاليم مصر، كما هو واضح بالملحق الاحصائى (Regression (١)) .

٢- اختبارات المعنوية:

يحتـم علينا الأمر اجـراء الاختبارات المتعلقة بمدى المعنويـة Test Of Significance للنمـوذج المعد حتى يمكن اختبار الى أى مدى يمكـن الاعتماد على التقديرات لقيم تقدير (لكافة المتغيرات المسـتقلة كأساس جيد للوصول الى معلمات المجتمع الفعلية (B). وسوف يتم ذلك من خلال اختبارات مدى ملائمتها الاحصائية Statistical Reliability باستخدام اختبارات المعنوية، وسوف نعتمد على

(أ) اختبار الخطأ المعيارى Standard Error Test .

(ب) اختبار (T) Test (T).

(جـ) اختبار (F) Test (F) .

(أ) اختبار الخطأ المعيارى :

يمكـن القول بوجة عام أنـه كلما زادت قيمة الخطأ المعيـارى للمعلمات المقدرة(كلما أصبحـت هذه المعلمات أقل تمثيـلا لمعلمات المجتمع (B). وبالتالى يكون ليس لها معنوية احصائية، وبناءا عليه نقبل فرض العدم (Null Hypothesis) القائل بأن المعلمة الحقيقية للمجتمـع (B=0) ونرفض الفرض البديل (Alternative Hypothesis) القائل بأن المعلمة الحقيقية للمجتمع (B≠0)، والعكس صحيح. وبتطبيق هذا الاختبار على نموذج (PD) طبقا للدالة السابقة والوارد نتائجها بالملحق الاحصائى (Regression(١)) فيما يلي:-

جدول رقم (٤) حجم الخطأ المعيارى لكل(على مستوى كل متغير مستقل لنموذج (PD).

المتغيرات المستقلة	NCS	POV
(B	3,454	.852
STd.Error	000.	.196
النتيجة *		

المصدر: مخرجات تشغيل البيانات على الحاسب الألى باستخدام برنامج SPSS+17.PC.

(*) حسبت بمعرفة الباحث .

يتضـح من الجدول السـابق معنوية المتغيرين المسـتقلين احصائيا وعـدم قبول فرض

العدم بشـأنها حيث =o HO=، حيث (HO) هـى فرض العدم، وهى التى تكون عندها ونقبل الفرض البديل للمتغيرين التاليين:-

- عدد الفصول فى المدارس الحكومية على مستوى اقاليم مصر
- معدل الفقر الاجمالى على مستوى أقاليم مصر POV

وبالتالى فان دالة نموذج (PD) كما يلى:- PD

و باجراء اختبار (T) يتضح لنا معنوية العلاقة احصائياً وكذلك معنوية العلاقة (F) الامر الذى يعكس قدرة النموذج على التنبؤ.

وبالتالى فان دالة الاتجاه العام تصبح كالاتى: +POV .852 0 + 9.804- =PD NCS 3,45

وهذا يعنى ان المتغير التابع والذى يعبر عن الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة PD. على مستوى أقاليم مصر السبعة يتاثر من خلال علاقة ذات معنوية احصائية موجبة بمتغيرين رئيسـيين همـا على الترتيب عدد الفصول فى المدارس الحكومية على مسـتوى اقاليم مصر و معدل الفقر الاجمالى حسب اقاليم مصر.

وهـذا يعنى ان المعـدل الاجمالى للفقريتمتـع بمرونة متكافئة تقريباً مـع المتغير التابع الكثافة السكانية حيث ان زيادة قدرها ١٪ فى المعدل الاجمالى للفقر يؤدى الى زيادة قدرها ٠,٨٥نسمة لكل كم٢ للمساحة المأهولة لاقاليم مصر. اما بالنسبة لعلاقة متغير عدد الفصول بالمـدارس الحكومية مع المتغير التابع فان مرونته كبيرة حيث ان زيادة قدرها فصل واحد فى المدرسة الحكومية يؤدى لزيادة قدرها ٣,٤٥ نسمة لكل كم٢.

وتأسيسا على ما سبق ان معدلات الفقر المرتفعة تؤدى الى تفاوتات فى الكثافة السكانية علـى مسـتوى اقاليم مصر، حيث ان الاقاليم التى تعانى مـن ارتفاع معدلات الفقر ترتفع فيها نسـبة السـكان للمسـاحة الماهولة نظراً لعدم توافر بدائل امام الفقراء لتغيير الاماكن التى يستوطنون بها نتيجة عدم وجود بدائل للوظائف مختلفة نتيجة انخفاض مهاراتهم وانخفاض المسـتوى الصحى وبالتالى انخفاض انتاجيتهـم. مما يدفعهم للتركز فى اماكن محددة عادة تتسـم بعدم وجود تخطيط عمرانى لها وبالتالى تتسـم بضعف عام فى مستوى الخدمات المتاحة من صرف صحى ومياه امنة.. الخ. ومن ثم تتضاعف حجم العشوائيات ومن ثم تتضاعف حدة المشكلة ومن ثم دائرة الفقر .

اما بالنسبة لعدد الفصول فى المدارس الحكومية «والتى تمثل جزء او جانب من الانفاق

الحكومى للدولة « والتى تؤدى زيادتها الى زيادة نسبة السكان للمساحة الماهولة نسمه/ كم٢ لكل اقليم فانها تعكس هذه العلاقة عدم وجود رؤية واضحة لدى الحكومة من حيث توزيع قيمة انفاقها على مستوى الاقاليم لتخفيض معدلات التفاوت بينها وبالتالى عدم الاستخدام الامثل لادوات سياساتها الاقتصادية وخاصة سياساتها المالية من خلال اداة الانفاق الحكومى.

فالامر يتطلب الاعتماد على اسلوب تحليل المنافع والتكاليف فى ظل مراعاة الابعاد البيئية والجغرافية والمساحات الماهولة فى كل اقليم وصولاً الى تحقيق كفاءة النفقة.

ان هذين المتغيرين السابق الاشارة اليهما يعكسان اولوية استراتيجية لضمان تحقيق تنمية اقليمية مستدامة تراعى فيها عدم مركزية كل من السياستين المالية والنقدية وكذا الادوات التى تعتمد عليها كل منهما فى اطار تشجيع مؤسسات المجتمع المدنى كقنوات رئيسية للاتصال. ودعم مفهوم الحكم المحلى كبديل عن التنمية المحلية.

رابعاً: أهم العوامل المؤثرة التى تعوق تنمية أقاليم مصر إقتصادياً وإعادة توزيع السكان واهم المشاكل المترتبة عليها:

١ – عدم توافر البيانات والمعلومات بالنوعية التى تسمح بإعداد خطه إقليمية شاملة، على سبيل المثال نسبة مساهمة كل محافظة فى قيمة الضرائب المحصلة أو فى توليد الدخل القومى ونمو الناتج المحلى الاجمالى او فى قيمة الصادرات أو...الخ،حيث يعوق هذا المستوى المنخفض من الاحصاءات عملية إعداد نماذج للحسابات القومية على المستوى الاقليمى او مؤشرات إقتصادية كلية.

٢ – عدم اشراك المحافظات فى وضع مشاريع الخطط المركزية وبذلك تم الفصل بين خطط دوواوين عموم المحافظات وخطط الوزارات المركزية فهى تخطط وتنفذ مركزياً فلا يوجد تنسيق بينهما. وقد ترتب على ذلك عديد من المشاكل من اهمها عدم ملائمة بعض المشروعات لطبيعة الاقليم مما يؤدى الى خسائر واهدار الموارد ،بالاضافة الى وتكرار لمشروعات مماثلة. كما مشروع وادى النطرون.

٣ – عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة لاعداد الخطط الاقليمية على المستوى المركزى والاقليمى والمحلى فى الهيئات والوزارات الحكومية التى تملك رؤية البعد المكانى لمحافظات مصر وإستغلاله والاستفادة منه فى تحديد اولويات المشروعات ووضعها فى إستراتيجية كاملة للتنمية الاقليمية.

٤ – عـدم تنظيـم وتحديدالعلاقة بين هيئـات التخطيط الاقليمـى وادارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات حيث تم تشكيل هيئات التخطيط الاقليمى بناء على قرار ادارى وبدون شـخصية إعتبارية وبدون تحديد العلاقـة بينها وبين المحليات والمركزيات حيث لم تتوافـر هيـاكل تنظيمية تربط الوحدات الاقليمية مع الوحدات المحلية مع المسـتوى القومى، هذا بالاضافة الى تقليص اختصاصات الهيئات الاقليمية مما اضعف تاثيرها. ناهيك عن الخلط فى المفاهيم بينها وبين الحكم المحلى والادارة المحلية.

٥ – عدم وجود قانون للادارة المحلية يتلائم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتفشى الفسـاد فـى هذه الادارات الناتـج عن عدم وجود حياة ديمقراطية سـليمة حيث لم تحاول هذه الادارات المحلية التدخل بصور فعالة فى تحديد اهداف تنمية مجتمعاتها الاقليمية كما تجاهلت إشـراك السـكان المحليين و السلطات الممثلة لهم بصورة فعالة فى تحديد تلك الاهداف.

٦ – مشـكلة الحـدود الادارية للمحافظات حيث تشـكل هذه الحدود عقبـة أمام التنمية لاقليميـة حيث أن هذه الحدود لم تأخذ فى حسـابها سـوى عوامـل الامن والنظام والادارة ولم تراعـى العوامـل الاجتماعية والاقتصادية فلقد تمت عملية التقسـيم فى ظـروف مختلفة عما هو عليـه الان ولاهداف مختلفة «اهداف غير تنموية»، وقد ادت الزيادة السـكانية والتوسع العمرانى على الاراضى الزراعية الى تداخل الحدود بحيث أصبحت غير واضحة مما يتطلب إعادة التقسيم.

لذلك يجب تركيز الاهتمام بالمنظور الاقليمى للتنمية من اجل تلافى المشـاكل التى قد تترتب على إغفاله ولعلاج اختلال التوازن فى التنمية بين المحافظات، فالتخطيط الاقليمى هو احد الاساليب التى تحقق الموازنة والموائمة بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية واعتبارات العدالـة الاجتماعية كذلـك يهتم بعمليات تخصيص الموارد بـين الاقاليم والمناطق المختلفة وتحقيق الموازنة بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهدف الوصول الى اقصى انجاز تنموى وتطور انسانى ممكن.

كما أن تطبيق الخطة على الحيز القومى بصورة لاتاخذ فى الاعتبار المشـاكل السابقة، وكذلك إمكانيات واحتياجات السـكان الاقليمية لا تكون معبرة عن الوضع الصحيح داخل المجتمع. فقصور التخطيط القومى يرجع الى استخدام المنهج القطاعى فى تحقيق الاهداف القوميـة بغض النظر عـن أثارها على الموقع الجغرافى الذى تتوطن عليه الانشـطة، وهذا يعكـس منهج التخطيـط الاقليمى الذى يـؤدى دوره من خلال المكان الـذى تتوطن عليه

الانشطة الاقتصادية والخدمية والسكان.

خامساً: اهم محاور التنمية الإقليمية المقترحة للخروج من الحيز المأهول الحالى فى الدلتا والوادى و إعادة توزيع السكان:

إن إستراتيجية التنمية الاقليمية المقترحة ترتبط بالتوظف المتوازن لكل الموارد المتاحة طبقاً لخصوصيةالموارد والإمكانات بكل إقليم من أقاليم التنمية وحسب الطلب على المنتج منها محلياً وعالمياً وبما يتفق ومراحل التنمية وبرامجها، حيث يلزم لتحديد مجالات التنمية فى أى حيز مكانى جديد معرفة ودراسة الموارد السطحية والجوفية الكامنة من حيث المواد الاولية والمعادن والمياه والطاقة بمصادرها المختلفة ولا تقف الدراسة عند تحديد أنواع الخامات وكمياتها بل يجب دراسة خواصها الكيميائية والطبيعية والميكانيكية لمعرفة وتحديد استخداماتها المختلفة كما يلزم إستعراض الطبيعة الإيكولوجية من مناخ وبيئة لمعرفة وملائمة هذه الطبيعة من رياح وأشعة شمس ومصادر توليد الطاقة والاستفادة من الأمطار والابار فى الزراعة والرعى، وتمثل هذه الدراسات البنية التحتية الحتمية للتنمية والتى على أساسها ستحدد الخريطة الاستثمارية لكل إقليم ونوعية التقنية الملائمة لمجالات التنمية من صناعة وزراعة وسياحة وغيرها لذات الاقليم وكذلك مناطق توطينها، وتتبع هذه الدراسة تحديد النمط المعمارى والتخطيطى الامثل للمستقرات البشرية فى محاور التنمية الجديدة وتدرجها الحجمى والعددى وعلاقاتها الوظيفية فيما بينها، كما يحدد النمط العمرانى نمط النشاط المعيشى بجانبيه الاقتصادى والاجتماعى فضلاً عن تأثير العناصر البيئية والمناخية على التخطيط الحضرى الذى ينظم الإنشاء والتصميم المعمارى.

(أ) محاور التنمية الطولية والعرضية للمسطح المصرى:

وبنظرة عامة على الحيز المكانى المصرى يتضح انه فى مجمله يأخذ[1] الشكل الشبكى بخطوط رأسية واخرى عرضية. **فالخطوط الرأسية** تمثل محاور تنمية تمتد طولياً من الشمال الى الجنوب فى نفس اتجاه المحور التنموى الماهول الحالى وتسير متوازية ومتتالية من شمال البلاد الى جنوبها وهى كالتالى:

(١) ابو زيد راجح : "العمران المصرى – رصد التطورات فى عمران ارض مصر اواخر القرن العشرين وإستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ – المجلد الاول" منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الوسط ـــــ المكتبة الاكاديمية ٢٠٠٧ ص١٢٠.

١ – محوريمتد بمحاذاة مجرى النيل فى الاراضى الصحراوية المشرفة على الوادى الاخضر وهو محور تنمية زراعية

٢ – محور الساحل الشرقى بطول شواطىء البحر الاحمر وخليج السويس وهو محور تنمية سياحية فى المقام الاول.

٣ – محور وسطى يقع بالهضبة الشرقية بين البحر الاحمر والوادى ويختص اساساً بتنمية الخامات التعدينية المتوافرة بهذه المنطقة.

٤ – منطقة شبه جزيرة سيناء بسواحلها على خليج السويس وخليج العقبة والبحر المتوسط وهضبتها الوسطى وكذلك منطقة قناة السويس وهذا المحور يحتوى على امكانات كبيرة فى التنمية الزراعية والتعدينية والصناعية والسياحية.

٥ – محور طولى يشمل منخفضات الصحراء الغربية بالوادى الجديد ويبدأ من وادى توشكى جنوباً ماراً بواحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية وسيوة وهومحور تعدينى وتنمية زراعية وصناعية.

٦ – المحور الساحلى الشمالى والذى يمتد بين السلوم وشمال الدلتا ويختص اساساً بالتنمية السياحية والزراعية.

٧ – منطقة بحيرة السد العالى وتختص بالتنمية السياحية والزراعية وصيد الاسماك.

أما الخطوط العرضية التى تمتد من الشرق الى الغرب حيث تسير فى التجاه العرضى متعامدة تقريباً مع محاور التنمية الطولية وتربطها بالوادى شبكة طرق رئيسية تمثل شرايين المواصلات الرئيسيةالتى يمكنها نقل الطاقة والمرافق والسكان والخامات والمنتجات بين محاور التنمية الطولية المتوازية اى انها محاور الانتشار العمرانى. هذه المحاور هى :

١ – محور الكريمات الزعفرانة.

٢ – محورالشيخ فضل«المنيا» – راس غارب.

٣ – محور اسيوط – الغردقة.

٤ – محور قنا – سفاجا

٥ – محور قفط – القصير.

٦ – محور ادفو – مرسى علم .

٧ – محوركوم امبو – راس بناس.

٨ – محور اسوان – بير شلاتين ويمتد جنوباً الى حلايب.

٩ – المحور الساحلى الشمالى الذى يربط السواحل الشمالية للصحراء الغربية والدلتا وشبه جزيرة سيناء.

١٠ – المحور الاوسط ويمتد من منخفض القطارة ووادى النطرون الى مديرية التحرير ووسط الدلتا ثم الاسماعيلية وينتهى بمحور وسط سيناء.

١١ – المحـــور الجنوبـــى ويمر بمدينة ٦ اكتوبر والجيزة والســـويس ويتصل بمحور جنوب سيناء.

وبذلك تكون شـــبكة محاور التنمية الرأسية وشبكة الانتشار العمرانى العرضية شبيهتين بخطوط الطول والعرض على المسطح الجغرافى.

(ب) أهميةإعادة تقسيم أقاليم مصر الى ١٢ إقليم واستحداث منصب منسق الاقليم:

من العرض الســـابق يتضح لنا ان تقســـيم المسطح المصرى الى أقاليم يجب أن ياخذ فى إعتباره التقسيم العرضى بحيث يشتمل الإقليم الواحد على قطاعات segments من محاور تنميـــة مختلفة: صناعية زراعيةو تعدينية وســـياحيةو غيرها وذلك حتـــى يتكامل الاقليم فيما بينه من عناصر التنمية بانواعها المختلفة، ومثل هذا التنوع يســـاعد على زيادة معدل التنمية وعلى وجه الخصوص التنمية الاقتصادية، كما ان هذا **التقسيم الافقى يتيح لكثير مـــن الاقاليم – خصوصاً اقاليـــم الصعيد – منافذ على االبحر الاحمر بجانب منافذ اقاليم الشمال على البحر المتوسط،** بالإضافةالى ان هذا التقسيم سوف يجعل الإقليم الواحد يضم مساحات واسعة وانشطة اقتصادية متعددة وبذلك تزداد قدرة الإقليم الإستثمارية والإنتاجية ويصبـــح فـــى مقدوره ان يعتمد إقتصادياً على نفســـه وان يســـتغنى تدريجيـــاً عن التدخل والتمويـــل المركـــزى فى إدارته وفى مشـــروعاته، كما ان الاقاليم ســـتكون اكثر قدرة على إســـتيعاب التكنولوجيات الحديثة المتطورة فى مجالات هامة مثل الطاقة النظيفة والبديلة والاتصالات والمعلومات والاستفادة الكاملة منها.

وتأسيساً على ما سبق يجب ان يعاد تقسيم اقاليم مصر[1] الى ١٢ اقاليم كالاتى:

١ – إقليـــم القاهـــرة: ويضم محافظات القاهرة و والجيزة.ومدينة الواحات البحرية (كظهير صحـــراوى للاقليـــم وذلك لانها تبعد عن القاهرة والجيـــزة حوالى ٣٥٠ كيلو فقط يمكن الاستفادة منها كما ان هناك طريق فعلى ممهد يمكن تطويره).

(١) مقترح الباحث.

٢ – إقليم وسط الدلتا: ويضم محافظات دمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية.»منفذ على البحر المتوسط من خلال ميناء دمياط و مدينة راس البر».

٣ – إقليم شرق الدلتا: ويضم محافظات الشرقية والدقهلية و القليوبية.»منفذ على البحر المتوسط من خلال مدينة جمصة».

٤ – إقليم غرب الدلتا: ويضم محافظات البحيرة والاسكندرية ومطروح.

٥ – إقليم شمال الصعيد: ويضم محافظات بنى سويف والمنيا والفيوم جزءاً من البحر الاحمر(«راس غارب والعين لسخنة والكريمات والزعفرانة»).

٦ – إقليم أسيوط: ويضم محافظات أسيوط وسوهاج والوادى الجديد وجزء من محافظة البحرالاحمر («الغردقةوسفاجا»).

٧ – إقليم جنوب الصعيد: ويضم محافظات قنا واسوان والاقصر وجنوب البحر الاحمر»مرسى علم» وجنوب الصحراء الغربية»شلاتين».

٨ – إقليم قناة السويس: ويضم محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس (وجارى الان تطوير الاقليم).

٩ – إقليم شمال سيناء: ويضم العريش ورفح وترعة السلام وتكون عاصمته العريش ويختص بالمشروعات الزراعية والتجارية والصناعية ورعى الماشية.

١٠ – إقليم وسط وغرب سيناء: ويكون عند القنطرة وراس سدر فيختص بمشروعات الزراعة والتجارة والرعى والتعدين والصناعات الصغيرة.

١١ – إقليم جنوب شرق سيناء: طابا ونويبع و وشرم الشيخ وراس محمد ويختص بالمشروعات السياحية.

١٢ – قليم جنوب غرب سيناء: مدينةالطور وابو زنيمة ودير سانت كاترين ووادى فيران ويختص بالمشروعات السياحية والتعدين واستخراج البترول.

وهكذا فإن كل إقليم يتمتع بجزء من الاراضى الصحراوية وميناء او أكثر على البحر الاحمر او المتوسط بالاضافة الى جزء من النيل على ان يكون لكل إقليم عاصمة ولكن يجب ان تكون عواصم الاقاليم فى مدن جديدة وليست عواصم المحافظات حتى يساعد ذلك على نمو هذه المدن ومنع التكدس فى عواصم المحافظات، كما انه يجب ان لا يوضع ادارة المحافظة وجهاز ادارة الاقليم فى مدينة واحدة. و لان تقسيم مصر الى أقاليم إقتصادية

فى الماضى لم يلق نجاحاً يذكر لان هذه الاقاليم لم تكن لها سلطة تنفيذية، ولم يكن لها فى حقيقة الامر فاعلية فى مجال التخطيط والتنفيذ، وان يستحدث منصب يطلق عليه «**منسق عام لاقاليم مصر**» يتبع رئيس الجمهورية مباشرة يتفرع منه منصب منسق الاقليم وهومنصب يجب ان يكون إدارياً اعلى من المحافظ. وفيما يلى شكل رقم ١ يوضح استحداث منصب منسقين لاقاليم مصر اعلى ادارياً من المحافظين لمحافظات الاقليم:

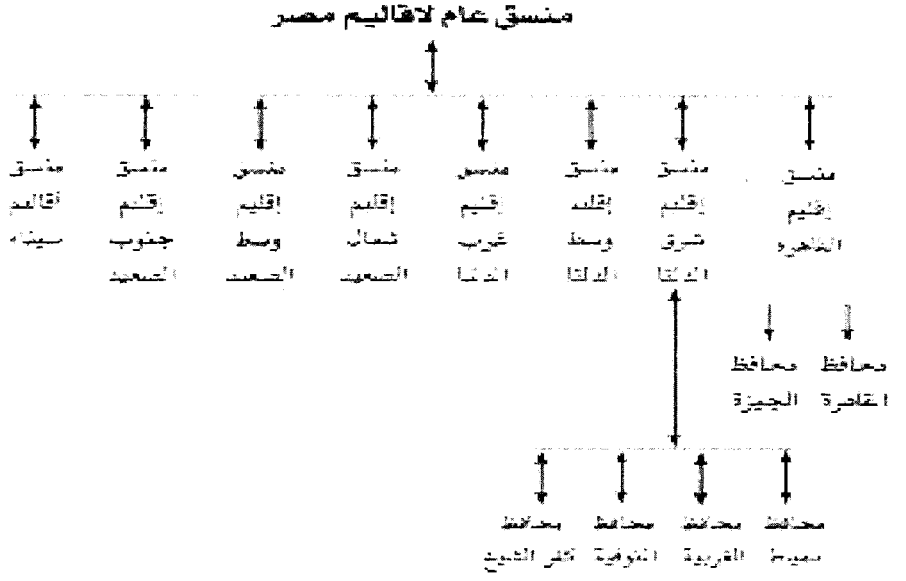

ونظراً لان ادارة التنمية والعمران شديدتا الارتباط فإنه من المقترح ان تتولى هيئة واحدة اداراتهما معا على كافة المستويات القومى والاقليمى والمحلى وذلك على النحوالتالى:

- الجهاز المركزى لتخطيط التنمية والعمران على المستوى القومى ويقوم بإعداد التخطيط على المستوى القومى ويتحدد فى هذا التخطيط محاور التنمية الرئيسية والفرعية بعناصرها من الموارد والامكانات ومحاور الاتصال الفرعيةالتى تربطها وتمدها بالمرافق وكذلك مراحل التنمية والانتشار السكانى فى إطار السياسات القومية للدولة كما يحدد فى تخطيطه النمط العمرانى الامثل للمستقرات البشرية فى محاور التنمية الجديدة ويكون هذا الجهاز القومى على اتصال راسى مباشر بهيئات التخطيط الاقليمى ولجان التخطيط المحلية.

- هيئـة التخطيط الاقليمى للتنمية والعمران: وتنشـأ هذه الهيئـة بكل اقليم وتتولى إعداد التخطيـط التنموى والعمرانـى للإقليم بما يلزم ذلك من دراسـات إجتماعية وإقتصادية وبيئية، بالاضافة الى الى الدراسات الخاصة بإمكانات وموارد الاقليم الطبيعية والبشرية وتحديد اتجاهات ومحاور التنمية والعمران ويتم ذلك فى اطار التخطيط القومى وفى اطار الاستراتيجية العامة للتنمية.
- لجنة التخطيط المحلية: وتقوم بوظائف شبيهة لهيئة التخطيط الاقليمى للتنمية والعمران ولكن داخل حدودها الادارية والمحلية على مستوى المحافظة.

وترتبـط هذه الاجهزة راسـياً مع بعضهـا البعض كما يرتبط كل منهـا افقياً بالاجهزة التنفيذية فى نفس مستواها الادارى القومى والاقليمى والمحلى.

سادساً: دور السياسة المالية والنقدية فى تنمية أقاليم مصر وإعادة توزيع السكان:

تسـتخدم الدولة السياسـةالمالية والنقدية بصفة عامة لكبح جمـاح التضخم inflation اوللقضاء على الركود الاقتصادى stagnation ففى الحالة الاول وهى التضخم تتبع الدولة سياسة مالية ونقدية إنكماشية بمعنى تخفيض الانفاق الحكومى أوزيادة الضرائب أو الاثنين معاً وذلك بالنسبة للسياسة المالية، امافى حالة إتباع الحكومة لسياسة نقدية إنكماشية فيتم رفع سـعر الخصم[1] المعلن من البنك المركزى او زيادة نسـبة الاحتياطى القانونى أو دخول البنك المركزى سوق السندات. بائعاً كعمليات السوق المفتوحة مما ينتج عنها إنخفاض عرض النقود مما يعمل على إنخفاض المستوى العام للأسعار وبالتالى إرتفاع معدل الفائدة الحقيقى ومن ثم إرتفاع تكلفة رأس المال مما يؤدى إلى إنخفاض الإستهلاك والتوجه العام للإستثمار والإدخار.

امـا فـى حالة الركـود الاقتصادى فيتم العكـس فى كلا السياسـتين المالية والنقدية وذلك لتحفيز النشـاط الاقتصـادى من خلال زيادة حجم الطلب الفعال[2]. وتأتى مشـكلة الاقتصـاد المصرى فى انـه يعانى من التضخم والركود فى ذات الوقت وهذا ما يطلق عليه الركـود التضخمـى stagflation وهنا تتعـدد البدائل امام متخذ القرار الاقتصادى سـواء على مسـتوى السياسـة المالية فقط او السياسـة النقدية او الاثنين معاً، ولكن الامر يتطلب

(١) محمود البتانونى–الاقتصاد الكلى الاسس المفاهيم الاليات – مكتبة عين شمس ٢٠١١ ص ١٢٠

(٢) يتكون الطلب الفعال من = الاستثمار + الاستهلاك + الانفاق الحكومى + صافى الصادرات

فى جميع الاحوال التنسيق الكامل بين السياستين المالية والنقدية فى اطار مجتمعى مع كافة مؤسسات المجتمع المدنى والتى تضمن التخفيف من حدة أثر تطبيقات السياسات الاقتصادية على المجتمع فى خلال تطبيق مفهوم عدالة توزيع الدخل و بما يضمن تقليص حجم كل من الركود والتضخم عند ادنى مستوياتهما.

وهنا يأتى الدور الهام لكل من ادوات السياسة النقدية والمالية فى تنمية أقاليم مصر وإعادة توزيع السكان فى كيفية إختيار حزمة السياسات الملائمة من كلا السياستين لتشجيع عمليات تعبئة الموارد المتاحة للأقاليم، مع ضمان الإستغلال الأمثل لها بالاضافة الى تشجيع وتحفيز عوامل الجذب إلى المناطق الجديدة عن طريق الحوافز النوعية والمالية الايجابية للمشروعات الإنتاجية والخدمية الملائمة للخريطة الاستثمارية لكل إقليم لتتوطن تلك المشروعات فى تلك المناطق.، حيث ترتفع مستويات الإنتاجية من خلال توطين الأنشطة الاقتصادية وفقاً لامكانيات كل منطقة وظروفها. كما ان توزيع القروض من البنوك للمشرعات على مستوى الاقاليم يجب ان يتم بشكل يقلص من حدة التفاوت السكانى الاقليمى حيث ان توطن وتركز المشروعات يجب ان يتم فى ظل خرائط استثمارية اقليمية تقوم على اساس التكامل والوصول بتكاليف الانتاج الى ادنى مستوياتها اعتماداً على دراسات جدوى واقعية حقيقية قائمة على استغلال موارد الاقليم بكفاءة، وتراعى مفهوم الاثارالخارجية للمشروعات (EXTERNALITIES) وهذا يتطلب وجود سياسة نقدية خاصة بكل اقليم، تراعى الاحتياجات والابعاد الاقليمية وتحديد موطنها ومتطلبات الاهداف المنشودة على مستوى المشروعات والمحافظات والاقاليم.

وهذا يتطلب تحديد السياسات الاقتصادية اللازمة على مستوى كل اقليم فى اطار من التنسيق العام لتلك السياسات على مستوى اقاليم مصر بما يضمن تحقيق الاهداف التالية:

١ – الاستخدام الكفئ للموارد المتاحة على مستويين مستوى الاقليم ومستوى المحافظات التابعة لكل إقليم بما يتفق مع الخرائط الاستثمارية والتى تعد الية ضامنة من اليات كفاءة ادارة الموارد بوجه عام.

٢ – دعم فكرة اللامركزية فى اتخاذ القرار الرشيد من خلال دعم مفهوم الحكم المحلى بدلاً من التنمية المحلية فى اطار الدور التاشيرى للحكومة.

٣ – تحديد الاليات الاقتصادية اللازمة للتطبيق السياسات الاقتصادية والتى تختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية لكل اقليم ولكل محافظة داخل ذات الاقليم، بما يضمن فتح قنوات اتصال للقواعد الشعبية تضمن تحقيق الشعور العام بنتائج تلك السياسات.

وتأسيسا على ما سبق فإنه يجب عدم توحيد السياسات المالية والنقدية على مستوى اقاليم مصر بل يجب ان يكون لكل إقليم حزمة من السياسات المالية والنقدية الخاصة به والتى تعمل على دعم وتحفيز لاولويات مجالات التنمية المستهدفة من هذا الاقليم وفى نفس الوقت ستعمل علـى نقل و تركز وتوطن العمالة الملائمة لتلك المجالات للاسـتفادة من المزايا المقدمة فى ذلك الاقليم فى مجال تخصصاتهم، فى ظل وجود برامج تدريبية لرفع المهارات التى تتفق مع تلك الانشطة المستهدفه لكل إقليم، وصولاً الى تحقيق انتاجية مرتفعة نسبياً، مما سيؤدى فى نهاية الامر الى توزيع متكافىء للكثافات السكانية فى كل إقليم ومن ثم تحقيق التوظيف الامثل للزيادة السكانية وتغيير وجهة النظر من كونها عبء على الاقتصاد القومى الى كونها ميزة نسبية يمكن الاعتماد عليها لتعظيم العوائد للإقتصاد القومى وفيما يلى وضع تصور لكيفية وضع سياسـات مالية ونقدية مختلفة لكل اقليم على حدى:

الاقليم	المحافظات أو المدن التى يضمها الاقليم	المشروعات الملائمة للاقليم	السياسة المالية الملائمة للاقليم	السياسة النقدية الملائمة للإقليم
إقليم القاهرة	القاهرة والجيزة والواحات البحرية	مساكن ملائمة لمتوسطى ومحدودى الدخل واستغلال واستخراج المعادن من الواحات البحرية"الحديد"	الاعفاء من الضرائب لتلك المشروعات وتركيز الاتفاق الحكومى للاقليم على تطوير خطوط المواصلات والسكة الحديد بين الجيزة والواحات البحرية	تسهيل الحصول على القروض لتلك المشروعات وتخفيض سعر الفائدة على الاقراض لها.
إقليم جنوب شـرق سيناء	طاباو نويبع وشرم الشيخ وراس محمد ومحمية نبق وابو جالوم	مشروعات سياحية ملائمة للبيئة والمحميات الطبيعية جاذبة للسياح موفرة للطاقة وتعتمد على الطاقة الشمسية او طاقة الرياح"السفارى وتسلق الجبال والتخييم والغوص والصيد البرى والسياحة العلاجية.	تخفيض الضرائب او اعفائها عدد من السنوات وتركيز الاتفاق الحكومى للاقليم على امداد الخدمات اللوجيستية لتلك المشروعات	تسهيل الحصول على القروض وتخفيض سعر الفائدة على الاقراض على تلك المشروعات.
إقليم شمال سيناء	العريش ورفح وترعة السلام	مشروعات زراعية وخاصة نباتات عطرية ودوائية وبستانية و انتاج حيوانى ورعى الماشية وصيد الاسماك وصناعات التراث لبدو شمال سيناء	الاعفاء من الضرائب عدد من السنوات وتركيز الاتفاق الحكومى للاقليم على امداد المزارعين بالتقاوى الجيدة والخبرات الفنية اللازمة وتوصيل مياه الرى من ترعة السلام لتلك الاراضى.	تسهيل الحصول على القروض وتخفيض سعر الفائدة على الاقراض على تلك المشروعات

سابعاً:اهم النتائج:

١ – إن إستراتيجية التنمية الاقليمية المقترحة ترتبط بالتوظيف المتوازن لكل الموارد المتاحة طبقاً لخصوصيةالموارد والإمكانات بكل إقليم من أقاليم التنمية وحسب الطلب على المنتج منها محلياً و عالمياً وبما يتفق ومراحل التنمية وبرامجها، حيث يلزم لتحديد مجالات التنمية فى اى حيز مكانى جديد معرفة و دراسة الموارد السطحية والجوفية الكامنة من حيث المواد الاولية والمعادن والمياه والطاقة بمصادرها المختلفة ولا تقف الدراسة عند تحديد أنواع الخامات وكمياتها بل يجب دراسة خواصها الكيميائية والطبيعية والميكانيكية لمعرفة وتحديد استخداماتها المختلفة كما يلزم إستعراض الطبيعة الإيكولوجية من مناخ وبيئة لمعرفة وملائمة هذه الطبيعة من رياح وأشعة شمس ومصادر توليد الطاقة والاستفادة من الأمطار والابار فى الزراعة والرعى، وتمثل هذه الدراسات البنية التحتية الحتمية للتنمية والتى على أساسها ستحدد الخريطة الاستثمارية لكل إقليم ونوعية التقنية الملائمة لمجالات التنمية من صناعة وزراعة وسياحة وغيرها لذات الاقليم وكذلك مناطق توطينها.، وتتبع هذه الدراسة تحديد النمط المعمارى والتخطيطى الامثل للمستقرات البشرية فى محاور التنمية الجديدة وتدرجها الحجمى والعددى وعلاقاتها الوظيفية فيما بينها، كما يحدد النمط العمرانى نمط النشاط المعيشى بجانبيه الاقتصادى والاجتماعى فضلاً عن تأثير العناصر البيئية والمناخية على التخطيط الحضرى الذى ينظم الإنشاء والتصميم المعمارى.

٢ – الحيز المكانى المصرى يتضح انه فى مجمله يأخذ الشكل الشبكى بخطوط رأسية واخرى عرضية. فالخطوط الرأسية تمثل محاور تنمية تمتد طولياً من الشمال إلى الجنوب فى نفس اتجاه المحور التنموى الماهول الحالى وتسير متوازية ومتتالية من شمال البلاد الى جنوبها وبذلك تكون شبكة محاور التنمية الرأسية وشبكة الانتشار العمرانى العرضية شبيهتين بخطوط الطول والعرض على المسطح الجغرافى.

٣ – أهم العوامل المؤثرة التى تعوق تنمية أقاليم مصر إقتصادياً وإعادة توزيع السكان:

- عدم توافر البيانات والمعلومات بالنوعية التى تسمح بإعداد خطه إقليمية شاملة, فعلى سبيل المثال نسبة مساهمة كل محافظة فى قيمة الضرائب المحصلة او فى توليد

الدخـــل القومى ونمو الناتج المحلى الاجمالى او فى قيمة الصادرات أو.. الخ، حيث يعوق هذا المســـتوى المنخفض من الاحصاءات عملية إعداد نماذج للحسابات القومية على المستوى الاقليمى أو مؤشرات إقتصادية كلية.

- عدم اشراك المحافظات فى وضع مشاريع الخطط المركزية ,وعدم توافر الكوادر الفنية المؤهلـــة والمدربة لاعداد الخطط الاقليمية على المســـتوى المركزى والاقليمى والمحلى فى الهيئات والوزارات الحكوميـــة بالاضافة عدم تنظيم وتحديدالعلاقة بين هيئات التخطيط الاقليمى وادارات التخطيط والمتابعة بالمحافظات.
- عـــدم وجود قانـــون للادارة المحلية يتلائـــم مع الظروف الاقتصاديـــة والاجتماعية وتفشـــى الفســـاد فى هذه الادارات الناتج عن عدم وجود حياة ديمقراطية ســـليمة. حيـــث لم تحاول هـــذه الادارات المحلية التدخل بصور فعالـــة فى تحديد اهداف تنمية مجتمعاتها الاقليمية كما تجاهلت إشراك السكان المحليين و السلطات الممثلة لهـــم بصـــورة فعالة فى تحديد تلك الاهداف. بالاضافة الى مشـــكلة الحدود الادارية للمحافظات حيث تشـــكل هـــذه الحدود عقبة أمام التنميـــة لاقليمية حيث أن هذه الحدود لم تأخذ فى حسابها سوى عوامل الامن والنظام والادارة ولم تراعى العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

٤ – لقـــد اظهـــر التحليل الكمى ان المتغـــير التابع والذى يعبر عن الكثافة الســـكانية للمســـاحة المأهولة على مســـتوى اقاليم مصر الســـبعة يتاثر من خلال علاقة ذات معنويـــة احصائيـــة موجبة بمتغيرين رئيســـيين همـــا على الترتيـــب معدل الفقر الاجمالى حســـب اقاليم مصر وعـــدد الفصول بالمدارس الحكوميـــة، و قد اظهرت النتائـــج ان المعدل الاجمالى للفقريتمتـــع بمرونة متكافئة مع المتغير التابع الكثافة السكانية حيث ان زيادة قدرها ١٪ فى المعدل الاجمالى للفقر يؤدى الى زيادة قدرها ٠,٨٥نسمة لكل كم٢ للمساحة المأهولة لكل اقليم بمصر. اما بالنسبة لعلاقة متغير عـــدد الفصول بالمدارس الحكومية مع المتغير التابـــع فان مرونته كبيرة حيث ان زيادة قدرها فصل واحد فى المدرســـة الحكومية يؤدى لزيادة قدرها ٣,٤٥ نســـمة لكل كم٢.

- وتأسيســـا على ما ســـبق ان معدلات الفقـــر المرتفعة تؤدى الى تفاوتـــات فى الكثافة السكانية على مستوى اقاليم مصر، حيث ان الاقاليم التى تعانى من ارتفاع معدلات

الفقر ترتفع فيها نسبة السكان للمساحة الماهولة نظراً لعدم توافر بدائل امام الفقراء لتغيير الاماكن التى يستوطنون بها نتيجة عدم وجود بدائل للوظائف مختلفة نتيجة انخفاض مهاراتهم وانخفاض المستوى الصحى وبالتالى انخفاض انتاجيتهم. مما يدفعهم للتركز فى اماكن محددة عادة تتسم بعدم وجود تخطيط عمرانى لها وبالتالى تتسم بضعف عام فى مستوى الخدمات المتاحة من صرف صحى ومياه امنة... الخ. ومن ثم تتضاعف حجم العشوائيات ومن ثم تتضاعف حدة المشكلة ومن ثم دائرة الفقر .

- اما بالنسبة لعدد الفصول فى المدارس الحكومية «والتى تمثل جزء او جانب من الانفاق الحكومى للدولة » والتى تؤدى زيادتها الى زيادة نسبة السكان للمساحة الماهولة نسمه\ كم٢ لكل اقليم فانها تعكس هذه العلاقة عدم وجود رؤية واضحة لدى الحكومة من حيث توزيع قيمة انفاقها على مستوى الاقاليم لتخفيض معدلات التفاوت بينها وبالتالى عدم الاستخدام الامثل لادوات سياساتها الاقتصادية وخاصة سياساتها المالية من خلال اداة الانفاق الحكومى.

ثامناً:أهم التوصيات:-

١- يجب تركيز الاهتمام بالمنظور الاقليمى للتنمية من اجل تلافى المشاكل التى قد تترتب على إغفاله ولعلاج اختلال التوازن فى التنمية بين المحافظات, ،فالتخطيط الاقليمى هو احد الاساليب التى تحقق الموازنة والموائمة بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية واعتبارات العدالة الاجتماعية كذلك يهتم بعمليات تخصيص الموارد بين الاقاليم والمناطق المختلفة وتحقيق الموازنة بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهدف الوصول الى اقصى انجاز تنموى وتطور انسانى ممكن.

٢- أهميةإعادة تقسيم أقاليم مصر الى ١٢ إقليم بحيث يتمتع كل إقليم بجزء من الاراضى الصحراوية وميناء او أكثر على البحر الاحمر او المتوسط بالاضافة الى جزء من النيل حيث ان **التقسيم الافقى يتيح لكثير من الاقاليم – خصوصاً اقاليم الصعيد – منافذ على االبحر الاحمر بجانب منافذ اقاليم الشمال على البحر المتوسط**، بالإضافة الى ان هذا التقسيم سوف يجعل الإقليم الواحد يضم مساحات واسعة وانشطة اقتصادية متعددة وبذلك تزداد قدرة الإقليم الإستثمارية والإنتاجية

ويصبح فى مقدوره ان يعتمد إقتصادياً على نفسه وان يستغنى تدريجياً عن التدخل والتمويل المركزى فى إدارته وفى مشـروعاته، كما ان الاقاليم سـتكون اكثر قدرة على إسـتيعاب التكنولوجيـات الحديثة المتطورة فى مجـالات هامة مثل الطاقة النظيفة والبديلة والاتصالات والمعلومات والاستفادة الكاملة منها.

٣ – يجب أن يكون لكل إقليم عاصمة ولكن بشـرط ان تكون عواصم الاقاليم فى مدن جديدة وليسـت عواصم المحافظات حتى يسـاعد ذلك على نمو هذه المدن ومنع التكـدس فـى عواصم المحافظـات، كما انه يجب ان لا يوضـع ادارة المحافظة وجهاز ادارة الاقليم فى مدينة واحدة. واستحداث منصب منسق عام لاقاليم مصر» يتبع رئيس الجمهورية مباشرة يتفرع منه منصب منسق الاقليم وهومنصب يجب ان يكـون إدارياً اعلى من المحافظين الذين بالضرورة تابعين لمنسـق الاقليم الذى تقع فيه تلك المحافظات.

٤ – توطن وتركز المشروعات يجب ان يتم فى ظل خرائط استثمارية اقليمية تقوم على اساس التكامل والوصول بتكاليف الانتاج الى ادنى مستوياتها اعتماداً على دراسات جدوى واقعية حقيقية قائمة على اسـتغلال موارد الاقليم بكفاءة، وتراعى مفهوم الاثارالخارجية للمشروعات (EXTERNALITIES) وهذا يتطلب وجود سياسة نقدية خاصة بكل اقليم، تراعى الاحتياجات والابعاد الاقليمية وتحديد موطنها ومتطلبات الاهداف المنشـودة على مستوى المشـروعات والمحافظات والاقاليميعد منح مزايا تحفيزية من خلال ادوات السياسـة المالية والنقدية لمشـروعات صغيرة ومتوسـطة فى اطار تكامل وتنسـيق بين اقاليم مصر فى ضوء خرائط اسـتثمارية لكل اقليم من أهم الادوات التى تسـاعد على نزوح السكان بشكل تدريجى لمناطق التحفيز.

٥ – اهمية وجود حزمة مختلفةمن السياسات المالية والنقدية لكل اقليم بشكل خاص، والتى تعمل على دعم وتحفيز لاولويات مجالات التنمية المستهدفة من هذا الاقليم وفى نفس الوقت سـتعمل على نقل و تركز وتوطن العمالة الملائمة لتلك المجالات للاستفادة من المزايا المقدمة فى ذلك الاقليم فى مجال تخصصاتهم، فى ظل وجود برامج تدريبية لرفع المهارات التى تتفق مع تلك الانشـطة المستهدفه لكل إقليم، وصولاً الى تحقيق انتاجية مرتفعة نسـبياً، مما سـيؤدى فى نهاية الامر الى توزيع متكافىء للكثافات السكانية فى كل إقليم و من ثم تحقيق التوظيف الامثل للزيادة

السكانية وتغيير وجهة النظر من كونها عبء على الاقتصاد القومى الى كونها ميز نسبية يمكن الاعتماد عليها لتعظيم العوائد للإقتصاد القومى.

تاسعاً: قائمة المراجع:

١ – السيد محمد الكيلانى «التفاوتات الاقليمية واستراتيجيات التنمية الاقليمية في مصر مذكرة رقم ١٤٣٣ ممعهد التخطيط القومى ١٩٨٧.

٢ – ابو زيد راجح: »العمران المصرى – رصد التطورات فى عمران ارض مصر اواخر القرن العشرين وإستطلاع مساراته المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠ – المجلد الاول منتدى العالم الثالث مكتب الشرق الوسط – المكتبة الاكاديمية ٢٠٠٧.

٣ – محمود البتانونى– الاقتصاد الكلى الاسس المفاهيم الاليات – مكتبة عين شمس ٢٠١١.

٤ – جهاز التعبئة العامة والاحصاء: »احصاءات مصر فى ارقام ٢٠١٢«.

٥ – الهيئة العامة للتخطيط العمرانى بوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانيية إستراتيجيات تنمية محافظات مصر٢٠٠٦.

٦ – منى عبد العال دسوقى « العلاقة بين بعض التغيرات الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية فى المحافظات المصرية « مذكرة خارجية رقم ١٦٤٤ معهد التخطيط القومى يوليو ٢٠١٠.

٧– علا سليمان الحكيم « تجربة التخطيط الاقليمى فى مصر»مذكرة خارجية ١٥٨٠ معهد التخطيط القومى ديسمبر ١٩٩٤.

٨ – مصر تقرير التنمية البشرية» شباب مصر: بناة مستقبلنا ٢٠١٠.

٩ – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية – مستقبل التنمية فى محافظات الحدود : مع التطبيق على سيناء – اغسطس ٢٠٠٧.

١٠– سلسلة قضايا التخطيط والتنمية – التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات واثارها على التنمية فبراير ٢٠١٠.

١١ – نجوى ابراهيم عبد القادر عامر – دور مشروعات التنمية الحيزية فى تحقيق إستراتيجية التنمية الاقليمية ورسم خريطة جديدة لمصر – بحث دبلوم معهد التخطيط القومى ٢٠٠٢.

PP	LI	DS	PL	NPL	HA	IM	FE	ID	
25.2	77.83333	1662665	67064	2673	0.7466	22.8	72.76667	4	اقليم القاهرة الكبرى
12.5	47.96667	91877	9698.4	2443	0.7433	8.1	60.6	5	اقليم الاسكندرية
10.9	51.91667	72687	22026.7	5453	0.7666	24.88333	72.8	1	اقليم قناة السويس
21.9	72.42	348400	91292.1	24817	0.748	2.74	65.94	3	اقليم الدلتا
11.9	55.18	95658	85303.9	24945	0.738	7.12	63.96	6	اقليم جنوب الصعيد
12.5	59.1	89563	47130.7	13289	0.7066	1.166667	48.26667	7	اقليم شمال الصعيد
5.1	30.45	23862	30169.3	10030	0.75	8.95	63.3	2	اقليم اسيوط

المراجع الاجنبية:

1. Calark. C and Sckade. L. .Statistical Analysis For Administration Decision., (3rd ed) , South Westren Pub. co. 1992. P 616 .

2. Gunst. M and Manson. R. .Regression Analysis and it's Application., (3rd ed) , N. Y. Marel Dekker. co.1995. P118 .

3. Population crises committee: cities life in the world 100 largest cities .Washington D.C.1991

4. William Dillinger"poverty and regional development in eastern europe and central asia"WORLD BANK working paper no 118.june 2007.

الملاحق الاحصائية للبحث: البيانات التى اعتمد عليها النموذج وهى مجمعة من بيانات المحافظات بمعرفة الباحثة

PD	NCS	NBH	NC	SW	UE	NSO	POV	NP	
8.251905	90050	34186	166	4850748	666	72	13.96667	9797549	اقليم القاهرة الكبرى
1.285331	53442	13833	73	1357363	201	18	9.96666	5838101	اقليم الاسكندرية
0.212978	50883	9916	20	1948714	405	4	7.383333	5037474	اقليم قناة السويس
1.461583	91545	20115	20	1471072	531	21	9.42	10721381	اقليم الدلتا
1.917023	55827	8139	8	725853	266	4	29.16	6189489	اقليم جنوب الصعيد
1.784428	58750	7342	3	514645	170	6	33.7	3117695	اقليم شمال الصعيد
1.398307	22984	5739	4	455232	109	15	30.5	2693583	اقليم اسيوط

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	NCS	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
2	POV	.	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

a. Dependent Variable: PD

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.963[a]	.927	.912	2.04515
2	.994[b]	.987	.981	.95638

a. Predictors: (Constant), NCS

b. Predictors: (Constant), NCS, POV

ANOVA[c]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	264.095	1	264.095	13.141	.001[a]
	Residual	20.913	5	4.183		
	Total	285.009	6			
2	Regression	281.350	2	140.675	22.801	.000[b]
	Residual	3.659	4	.915		
	Total	285.009	6			

a. Predictors: (Constant), NCS

b. Predictors: (Constant), NCS, POV

c. Dependent Variable: PD

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-8.124-	2.924		-2.778-	.039
	NCS	.000	.000	.963	7.946	.001
2	(Constant)	-9.804-	1.421		-6.899-	.002
	NCS	3,45432109	.000	.705	8.589	.001
	POV	.852	.196	.356	4.343	.012

a. Dependent Variable: PD

Excluded Variables[c]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	POV	.356[b]	4.343	.012	.908	.477
	PL	-.134-[a]	-.772-	.483	-.360-	.533
	IM	.137[a]	1.167	.308	.504	.998
	AD	.080[a]	.621	.568	.297	1.000
2	PL	-.006-[b]	-.060-	.956	-.035-	.455
	IM	.076[b]	1.447	.244	.641	.925
	AD	-.080-[b]	-1.260-	.297	-.588-	.694

a. Predictors in the Model: (Constant), NCS

b. Predictors in the Model: (Constant), NCS, POV

c. Dependent Variable: PD

Correlations

Correlations

		PD	NCS	POV	PL	IM	AD
PD	Pearson Correlation	1	.963**	.866*	.587	.180	.101
	Sig. (2-tailed)		.001	.012	.166	.699	.830
	N	7	7	7	7	7	7
NCS	Pearson Correlation	.963**	1	.723	.683	.046	.021
	Sig. (2-tailed)	.001		.066	.091	.923	.964
	N	7	7	7	7	7	7
POV	Pearson Correlation	.866*	.723	1	.302	.220	.397
	Sig. (2-tailed)	.012	.066		.510	.636	.378
	N	7	7	7	7	7	7
PL	Pearson Correlation	.587	.683	.302	1	-.269-	.253

	Sig. (2-tailed)	.166	.091	.510		.560	.585
	N	7	7	7	7	7	7
IM	Pearson Correlation	.180	.046	.220	-.269-	1	-.573-
	Sig. (2-tailed)	.699	.923	.636	.560		.179
	N	7	7	7	7	7	7
AD	Pearson Correlation	.101	.021	.397	.253	-.573-	1
	Sig. (2-tailed)	.830	.964	.378	.585	.179	
	N	7	7	7	7	7	7

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Regression

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	AD, NCS, IM, PL, POV[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	1.000[a]	.999	.995	.47701

a. Predictors: (Constant), AD, NCS, IM, PL, POV

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	284.781	5	56.956	250.314	.048[a]
	Residual	.228	1	.228		
	Total	285.009	6			

a. Predictors: (Constant), AD, NCS, IM, PL, POV

b. Dependent Variable: PD

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	10.000[a]	.999	.995	.47701

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-14.439-	3.556		-.108-	
	NCS	7.532E-5	.000	-.206-	-.634-	
	POV	3.010	.794	1.259	3.789	
	PL	9.251E-5	.000	.426	2.909	
	IM	-.285-	.126	-.387-	-2.259-	
	AD	-2.309-	.825	-.724-	-2.798-	

a. Dependent Variable: PD

المراجع الاجنبية :

1 - Calark. C and Sckade. L. «Statistical Analysis For Administration Decision», (3rd ed), South Westren Pub. co. 1992. P 616.

2 - Gunst. M and Manson. R. «Regression Analysis and it's Application», (3rd ed), N. Y. Marel Dekker. co.1995. P118 .

3 - Population crises committee: cities life in the world 100 largest cities .Washington D.C.1991

4 - William Dillinger «poverty and regional development in eastern europe and central asia» WORLD BANK working paper no 118.june 2007.

الملاحق الاحصائية للبحث : البيانات التى اعتمد عليها النموذج وهى مجمعة من بيانات المحافظات بمعرفة الباحثة